

دور السفير السعودي في شراء الذمم لتبييض صورة التحالف في اليمن



كشف الأكاديمي والخبير الحقوقي اليمني المقيم في واشنطن محمد الزُّبيدي، عن أن النظام السعودي عّمد عبر سفيره في اليمن محمد آل جابر، إلى شراء ذمم ناشطين وناشطات يمنيين في جنيف ونيويورك، لتبييض جرائم التحالف السعودي الإماراتي في المحافل الدولية، مقابل تمويل شهري من اللجنة الخاصة بالسعودية وبإشراف مباشر من مكتب السفير.

وقال الزبيدي، إن النظام السعودي لجأ إلى شراء الذمم لتبييض سمعته بعد ٨ أعوام من حربه التي يشنها على اليمن منذ مارس/آذار 2015، وبعد خسائره الكبيرة على الأرض، وتكشف حقيقة عبثية الحرب وقناعة الرأي العام العالمي بذلك، وفصائح الانتهاكات بحق الأبرياء هناك.

وأوضح الزُّبيدي، أن 26 ناشط وناشطة يمنية تلقوا التوجيه المباشر من مكتب آل جابر بمخطوطات كتابية أعدها مكتبه سابقاً تتركز حول تمييع الرأي العام عبر الإعلام التلفزيوني والندوات الحقوقية بشأن جرائم النظام السعودي بحق المدنيين في اليمن، مؤكداً تلقيهم مبالغ مالية شهرية من ضباط سعوديين تابعين للسفير.

ولفت إلى أن مكتب السفير يمنح هؤلاء الناشطين والصحفيين اليمنيين في أوروبا وأمريكا هذه الأموال باسم الإنسانية لدفعهم إلى حضور جلسات مجلس حقوق الإنسان ولسات الأمم المتحدة والدفاع عن جرائم التحالف السعودي الإماراتي بقصف المدنيين والمؤسسات الخدمية وتدمير البنية التحتية في المحافظات اليمنية وتغطية الانتهاكات الإنسانية.

واستنكر الأكاديمي والخبير الحقوقي اليمني المقيم في واشنطن، على هؤلاء الناشطين والناشطات اليمنيين تركهم قضايا وآهات الشعب اليمني والانتهاكات التي يتعرض لها وطنهم واهتمامهم بالدفاع عن النظام السعودي وأراضي المملكة وتنديدهم بدفاع اليمنيين عن أنفسهم في وجه الحرب.

وأشار إلى أن شراء النظام السعودي لذمم يمنيين يأتي بعد تقارير دولية فاضحة أدانت العمليات العسكرية التي تقوم بها السعودية في اليمن وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتقت إلى تصنيفها كجرائم حرب وإبادة جماعية، لافتا إلى أن الرياض تستخدم هؤلاء الناشطين اليمنيين بشكلٍ موسمي بإرسالهم في كل المحافل الدولية للمشاركة بتوجيهاتها.

وأكد الزبيدي، أن هؤلاء الناشطين اليمنيين يكونوا بمثابة "مغسلة لجرائم التحالف السعودي" ويقدمون تقارير جاهزة مُعدة مسبقاً من اللجنة الخاصة بالرياض إلى قاعة مجلس حقوق الإنسان في جنيف، تتمحور حول الدفاع عن التحالف وأعماله الإجرامية بحق المدنيين، خاصة بعدما أدرجت السعودية في القائمة السوداء لقتل الأطفال في اليمن.

وأضاف أن الناشطين اليمنيين دأبوا على تبيض جرائم السعودية والإمارات ضد الإنسانية في اليمن عبر جلسات مجلس حقوق الإنسان ولسات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك، مؤكداً أن لديه مستندات استلامهم مكافآت من ضابط سعودي مقابل أن يكونوا شهود زور وأدوات لتبييض وجه السعودية أمام المجتمع الدولي والرأي العام العالمي.